مفوض الرب فلا يناسبه ذلك وهذا روى انه عليه الصلوة والسلام قال لمعاذ رضي الله عنه
بما معاذ ما خلق الله على وجه الارض ابغض اليه من الطلاق واعلم ان هذا كما علمت ان التعليق والصفة
والشرط باب متسع جدا فنتصر على بعض ما مثلنا ليدل ما ذكرناه على ما لم نذكره اذ هذا الكتاب
لا يليق به اتساع البدع وقيل لكل مسئلة تهم ان الطلاق اذا علق على شرط لم يجز الرجوع في التعليق
وسواء علقه بشرط معلوم الحصول او محتمله لا يقع الطلاق الا بوجود الشرط ولا يجوز الوطي قبل وجود
الشرط ووقوع الطلاق ولو شك في وجود الشرط او الصفة المعلق عليها لم يقع طلاق اذ
الاصل عدم ذلك ولو علق الطلاق بصفة ثم قال صحبت تلك الطالقة المعلقة لا يتجلى على الصحيح
فمن الامثلة ما اذا قال لزوجته عند التخاصم او غيره انت طالق ان شئت فيشترط مشيتها
في مجلس التواجب يعني التخاطب فان اخرت لدنا طلقت وان قالت شئت على الفور على الفور
طلقت ووجه اشتراط الفور بشيئين احدهما ان هذا التعليق سند عارية جواب منها فينزل
منزلة القبول في العقود والثاني انه يتضمن تخييرها او تمليكها البضع فكان كما لو قال
طالق نفسك ولو قال لها طالقي نفسك فهو تفويض الطلاق اليها وهو تمليك للطلاق على الجديد
فيشترط لوقوع الطلاق تطليقها على الفور وكذا لو قال طالقي نفسك على كذا ينبغي على ما مر وفي نحو
فيشترط الفور وتبين منه وبانيه منها المسمى فلو اخرت وطلقت لم يقع وهل اذا كانت
الزوجة مكلفة راضية اما لو كانت مجنونة او صغيرة غير مميزة لم تطلق فان كانت مميزة
فوجهان صحح النووي انها لا تطلق ايضا ولو كانت غير راضية في الباطن طلقت في الباطن
وهل تطلق باطنا وجهان احدهما لا يقع وبه قال ومن غيره واحد كما لو علق بحيضها فقالت حضت
وهي كاذبة لا يقع باطنا والاصح في المحرر والمنهاج والتهذيب وبه قال القفال وغيره انه يقع
لان التعليق في الحقيقة لم يلفظ المشية وقد كان بانيا في الباطن ولو شاءت قبل بلسانها لم تطلق
قال الامام الذي يجب القطع به انها لا تطلق ظاهرا ولا باطنا لان الكلام الجاري على النفس ليس
جوابا وابدا الرافعي في الوقوع تردد او حكى في الروضة في ذلك وجهين ولو قالت شئت
فكذبها قلنا ان المعلق عليه اللفظ فالقول قوله وان قلنا ما في نفس الامر فالقول قولها
حكاه مجلي ولو علق الطلاق بمشيتها لا مخاطبة لها فقال زوجتي طالق ان شاءت

لم يشترط المشية على الفور على الاصح سواء كانت حاضرة ام غائبة ولو قال لاجنبي ان شئت
فزوجتي طالق فالاصح انه لا يشترط مشيته على الفور اذ لا تمليك ولو قال ان شئت وكما شاء
كما ان قالت طالق اشترط مشيتها على الفور وفي مشيته قولان الوجهان الصحيح لا يشترط الفور
واذا علق بمشيتها فاراد ان يرجع قبل مشيتها لم يكن كسائر التعليقات لهذا كله اذا علق
بقوله انت طالق ان شئت اما اذا قال انت طالق حيث شئت طلقت متى شاءت وان فارقت
المجلس لانه تعليق على صفة لا تقتضي فورا ولو قال ان شئت طالق ان شئت متى شاء وقع
الطلاق ولو قال انت طالق كيف شئت قال البغوي قال ابو زيد والقفال تطلق متى شاءت
امرأته وقال الشيخ ابو علي لا تطلق حتى توجد مشيته في المجلس مشيته ان تطلق وان لا
تطلق قال البغوي وكذا الحكم اذا قال على اي وجه شئت كذا نقله الرافعي هنا ثم اعاد ذلك
في باب الخلع قبل الوكالة وانتضى نقله هناك رجحان اشتراط المشية والله اعلم ومنها اذا قال
انت طالق الا ان يشاء ابوك ان لا تطلقي فلا يقع طلاق كما لو قال الا ان يدخل ابوك الدار فانها
لا تطلق اذا دخل ولو قال انت طالق ولا ابوك لم تطلق على الصحيح ومنها له زوجتان فقال لمن
اخبرتني منكما بكذا فهي طالق فقال اخبرتني حفصة والكذب ولا تختص بالخبر الاول فان
اخبرتاه صادقتين او كاذبتين معا او على الترتيب طلقتا معا وسواء قال من اخبرتني منكما بقدوم
زيد وكن اومن اخبرتني ان زيدا قادم او بان زيدا قد قدم على الصحيح ومنها انت طالق يوم
يقدم زيد قدم نهارا طلقت وتبين الوقوع من اول النهار على الصحيح وقيل يقع الطلاق عقب
القدوم فلو مات قبل قدم نهار طلقت وتبين لوقوع من اول النهار على الصحيح زيد ذلك اليوم
فعلى الصحيح مات مطلقة ولا يرثها الزوج ان كان الطلاق بائنا ولو كان الطلاق رجعيا ومات الزوج بعد
الغد فقدم زيد في يومه لم ترث منه ولو خالها في اول النهار ثم قدم زيد فعلى الصحيح الخلع
باطل ان كان الطلاق المعلق بقدوم زيد بائنا فان كان رجعيا فعلى الخلاف في خلع الرجعية واما
صحة خلع الرجعية لانها زوجة فلان زيدا لم تطلق على المذهب الذي قطع به الجمهور
والله اعلم ومنها اذا قال ان دخلت الدار وكلمتني زيدا فانت طالق وانت طالق ان دخلت
الدار وكلمت زيدا طلقت بايهما وجد وتحمل اليمين فلا يقع بالصفة الاخرى شيء وان

Copyright © Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)